لقاء

الجنرال توفيق هو من "يطبخ" رئيس الجمهورية

كريم طابو، السكرتير الأول للأفافاس، لـ"الخبر الأسبوعي"

يرى السيد كريم طابو، السكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية، أن تأجيل الإعلان عن الدستور الجديد مرده إلى عدم إعطاء جهاز المخابرات إشارة لتحرك الأطراف المعنية، معتبرا أنه في نفس السياق بأن رئيس الجمهورية سيكون طبخة من يدي الجنرال توفيق، وبأن الأفافاس لن يدخل في لعبة السلطة التي جعلت الأحزاب السياسية ومنها حزب "الأفلان" تتحول إلى كراسي للديكور، وهذا هو الدور الحقيقي للمعارضة.

■ حوار: صبيحة . أ

■ البداية، كيف ينظر حزب جبهة القوى الاشتراكية لقضية تعديل الدستور؟

إن مسألة تعديل الدستور لابد أن تنطرق بكثير من الوضوح، ولكي أرد على هذا السؤال لابد أن أعود وفي تذكير تاريخي للدساتير التي عرفتها الجزائر. لأوضح لكم بأن النظام في الجزائر لا يعترف لا بالقانون ولا بالدستور، لذلك فالدستور في حد ذاته ليس هو الموضوع الأكثر أهمية عندما أقول لكم بأن دستور 1963 الذي كان من المفروض أن يحرر من قبل المجلس التأسيسي لأول حكومة جزائرية، الذي له صلاحية كتابة أول دستور جزائري كونه المثل الشرعي للشعب الجزائري لم تعط له الفرصة القيام بذلك، لأنه وللأسف حررت وثيقة الدستور من قبل زمرة ضباط في "قاعة سينما" بالجزائر، وهذه طبعا انطلاقة سيئة لتسيير شؤون البلاد، والتاريخ يشهد أنه وبعد مرور عامين حدث انقلاب على بن بلة، ما يعني أن دستور 1963، لم يستطع حماية المؤسسات والمواطن. فالدستور الأول لم يكن يلقى القانونية التي تسمح له بحماية المؤسسات والأشخاص، فاظهار أول رئيس للدولة الجزائرية.

ثم عدنا انطلاقا عسكريا آخر في 1965، هذا الذي يسميه أتباع هواري بومدين تصحيحا ثوريا، أما في 1976 أشهر الرئيس بومدين ميثاقا وطنيا، حاول فيه الجمع بين الميثاق والدستور، وحمل حديثا كثيرا عن الثورة الصناعية، الزراعية والثقافية.

وبعد عامين من وفاة بومدين، عدنا من جديد إلى نفس القصة، فتة المجريالات من الجيش تقرر تنصيب رئيس دولة، تحت شعار الشاذلي بن جديد دون أي مرجعية، وكل هذه التجارب تقودنا للقول بأن نفس الزمرة هي نفسها التي كتبت الدستور الأول وأحدثت الانقلاب، وهي من نصبت رئيس الجمهورية بن جديد الذي حمل لنا في 23 فيفري 1989 دستورا جديدا، وإذ نقر أنه كان متفتحا نوعا ما في المجال السياسي (تشكيل الأحزاب، التعددية الإعلامية، ظهور الحركة الجمعوية) كما أنه أيضا حاول فتح باب الديمقراطية، لكنه وللأسف وبعد عامين، أي في ديسمبر 1991، حدث انقلاب عسكري ضد الإرادة الشعبية وضد الدستور، وأعود للقول بأن "نفس الجماعة" تحركت ضد الديمقراطية وضد القانون ودخلت بعدها الجزائر في مرحلة اللاأمن واللاسياسة. وهذا ما أدى ما يعرف بالسلطة الفعلية أو صانع القرار إلى تعيين اليامين زروال رئيسا للدولة. ويتضح جليا هنا أنه تداول ضباط الجيش على تسيير شؤون الدولة، وهو تداول لاحظناه من عهد الشاذلي لم زروال. وقد حاول زروال أن يقول الجزائريين إن الأزمة السياسية لابد أن تتأتى داخل مؤسسات دستورية، في عملية بناء مؤسساتي للعهدة الثانية للتسيير العادي للبلاد، لكن زروال ورغم أنه من كونه رئيس دولة، ويصفته جنرالا ووزير الدفاع، أفول رغم كل هذه الصلاحيات، لم يتمكن من البقاء في منصبه وأرغم على الاستقالة.

لنعد إلى نفس "الفيلم" التي قامت باخضار عبد العزيز بوتفليقة، فالكل يعرف أن عبد العزيز بوتفليقة لم ينتخب في 1999 فهو أحضر من قبل صناع القرار.

■ من تقصدون بصناع القرار؟

توفيق، جهاز المخابرات، أي الذين يعملون خارج القانون، لا يحاسبون لا من قبل الشعب ولا من قبل القانون، يسيرون الدولة فيما بينهم بقيه السلطة الوزارية وغيرها، وهم وضعوا السياسة في مفترق الطرقات، واستطاعوا كذلك خلق حالة النفاذ، مع بعض الأحزاب السياسية التي أصبحت تأرس العمل السياسي داخل البلاد، بعيدا عن المجتمع، في الوقت الذي فضل فيه الأفافاس القيام بالعكس، وهذا أقول لكم أنظروا فقط إلى نواب البرلمان، الذين يتحدثون عن رفع أجورهم في الوقت الذي يقف فيه الآف العمال مناحب شغلهم ونتهاي مؤسساتهم بالدينار الرمزي، تخيلوا في وهران مثلا يشترى الشباب موتهم بـ20 مليون في حين البرلماني يصرف هذا المبلغ للتنزه وقضاء عطلة مع أولاده خارج الوطن. "الأفافاس" يرفض الجلوس على الكراسي الزرقاء، وهذا هو الدور الحقيقي للمعارضة.

لكن إصراركم على مقاطعة كل الاستحقاقات أغلق بعض المنافذ لكم؟

نحن واعون أن داخل الحزب يوجد أعضاء يريدون أن يصبحوا برلمانيين، منتخبين ومحليين. لكن أعتقد أن الأرير أداة الجماعة عليها التغلب على الطابع الذاتي للمناضل، ولا نفاذ في هذا على الأطلاق، لأنه إذا أردنا معارضة حقيقية، علينا أن نتردد أن الديمقراطية مطلب صعب المنال، وسمك وأن ثقلت شاعلتاني الأفافاس أن من يريد مزايا وامتيازات ومسؤوليات ما عليه سوى الانخراط في الشبكات المافيوية، أو الدخول إلى سلك الشرطة، فلكي تصبح مناضلا ومعارضا ومدافعا عن الديمقراطية عليك بالنضحية، لأنه شيء صعب، وقاعدتنا مبنية على التضحيات، وأؤكد لكم أن جيلنا الحالي مثل الأوائل في أفافاس 1963. فنضالنا طويل وشاق وجبلها واع بهذا، ومن يريد غير ذلك فما عليه غير التوجه إلى حزب الأرسيدي، الأفلان، حمس، الإصلاح، أينما يوجد المال، فالأفافاس ليس شركة، أو مكتب توظيف، إنه خلية أفكار ومبادئ وبسعى لبناء المجتمع ومساعدة الشعب وتوعيته، ولنا قيم وخط سياسي لابد من احترامه، ونحن مع الآلاف الأشخاص المقتنعين بأن الديمقراطية تحتاج إلى نضال مستمر، إنه خيار، نحن نحترم اختيار البقاء إلى جانب الشعب ويرفضنا هو الشعب.

ألا تعتقدون أن الأجواء السياسية تحطلت بسبب تأخر تعديل الدستور؟

إن النظام السياسي في الجزائر مبني على سلطة غير دستورية والفئة المالكة للسلطة الفعلية هي من تتحرك لتعيين الرؤساء أو إلالتهم أو حتى لاغتيالهم، فهل تعتقدون أن اغتيال محمد بوضياف مسألة بسيطة؟ وهل هو فعل فردي من السهل القيام به؟ التأخر راجع إلى كون السلطة الفعلية لم تكن قد أعطت بعد الإشارة للحديث عن تعديل الدستور، إن سلطة اختيارات ستجعل من توافين، سعيد سعدي، وآخرين يرتصون كحاشية في الوقت الحالي، والأفافاس يرفض تعيين المستور، علما أنه لا يطبق ولا يحترم وستناشل لجعل السلطة الفعلية سلطة شعبي، هذا الشعب المقصي من الحياة السياسية.

والدستور لا معنى له، إذا استمرت السلطة الفعلية في ممارسة نشاطها خارج الإطار القانوني، وبالنسبة لنا كل الدساتير، البرلمان، الرؤساء، ما هي إلا أدوات لتجميل الواجهة، والفلول بأن الأمور تسير بشكل عادي، وهذا هو الشكل سطلة خفية في الميدان، تسير مصالحها الخاصة بغاية، فان كل الأمور ستبقى في قبضة اختيارات، وهذا أيضا ما سيعجزز من قسك الأفافاس بالمعارضة الاردكيالية السلمية من أجل احداث تغيير سلمي. فالأفافاس لن يدخل أبدا في اللعبة السياسية المزيفة، لنا مشاريع لطرح بدائل سياسية، ونحن مقتنعون بأنه لا بديل سياسي داخل المؤسسات أو ما يعنيه البعض تبديل من الداخل، فالجميع أتوا سياسيا من الداخل لإحداث تغيير، من الداخل، أوصلنا إلى استنتاج واحد، أن كل من حاول القيام بذلك انقلبت عليه الآية وأصبح أداة من أدوات النظام، وهذا ما لاحظناه مع حمس والأرسيدي، ليتحولوا عن طريق الامتيازات إلى مجاورة أصحاب الصالونات، والدليل على هذا وجود داخل هذا النظام مكان للمعارضة العلمانية، العلمانية الاشتراكية، هذه البيرالية، وهذا ما جعل النظام كاغريبا، متعدد الألوان، لكن بدون مرجعية سياسية. وفي الأفافاس قمنا بتحليل شامل للوضع واتفقنا أنه لا يمكننا التخلي عن المعارضة، وإن كان هنالك بديل فلا بد أن يكون في المجتمع، فالأحزاب السياسية داخل مؤسسات الدولة انقلعوا جذورها، وتلاشوا وراتب الذوب وأجهموا على رفعها، في وقت كان فيه الشارع الجزائري يتخبط في أزمات عديدة، (بطالة، حرقة وتزايد الانتحار...) إنها أحزاب مصالح، دخلت مسرحية النظام، لكن دور فيه، وأسرته داخل البرلمان، وطبعا لصالح النظام.

إذن بالنسبة لكم ما تمت مناقشته في البرلمان مقصود، وأتحدث هنا عن قضية التشكيك في عدد الشهداء بعد تصريحات نائب من الأرسيدي؟!

لا أريد الدخول في هذا الموضوع، لكن ما أثار استغرابي حقيقة، هو إقدام النقابة على بث ما دار بالبرلمان من نقاش، وباعتقادنا، ما صدر من تصريحات أمتته مرحلة الرئاسيات القادمة، وتلك الأحزاب تحاول تبرير مشاركتها في الرئاسيات المقبلة، كي تنال استحقاقات المواطنين، إنها مسرحية أريد لها الظهور، فتح ملف المفاهيم الزيفين، وهذا في الظرف، فرصة للتموقع في الاستحقاق القادم، وهذا ما دفع هذا الحزب للنيش في الملف، وهذا طبعا لتهيئة الأجواء، لمشاركة رئيس هذا الحزب في الرئاسيات، وكل هذه النقاشات تم التطرق إليها بإشارة من النظام، وهنا تتساءل، لماذا فتح الملف في هذا التوقيت؟ وأعود لأجيب: إن النظام قرر تنظيم نقاشات مزيفة في الوقت الذي يناقش فعلية ومسرحية سياسية تكلف جهة فتح الملفات وغلق أخرى لكي يلهي النظام الجزائريين وينسيه الأمور الهامة.

وبالنسبة لتقشيتكم مع وزارة الداخلية، أين وصلت الأمور بشأن اعتماد نتائج مؤتمركم الأخير؟

لقد قررنا عدم تسليم الملفات التي طلبها منا وزير الداخلية، لأن ما طلبه منا خارج عن القانون، وهذا ما تم الاتفاق عليه بعد دراسة لمراسلات الداخلية كعب لتدخل داخل الحزب، ضمت رجال قانون ومختصين، أكدوا أن ما تقوم به وزارة الداخلية خرق للقانون، حيث أن حزبا ما على كل المراسلات التي وصلتنا من لدن وزارة زهرجي، وبلمداد كل الوثائق المطلوبة حتى قائمة المشاركين في مؤتمر الأفافاس يوم 45، 46 ديسمبر لـ2000، أوفرقناها بقائمة أعضاء المجلس الوطني وبمداولات الحزب ومبثاق الحزب والنظام الداخلي للحزب وأشكال التوقيع، لكن ما لم نفهمه، طلب وزارة الداخلية إيفادنا بمعاوين وممكن عمل كل عضو في المجلس الوطني وعناوين وأسماء، من يوظفهم، وهذا الإجراء، لا يتطابق مع القانون، فمن غير المعقول أن أقدم للوزارة عنوان مدرسة مثلا يدرس فيها أحد الأعضاء، إنه فعلا عمل بوليسي وزهرجي ليس هو القانون، وأنا أدعوه بناظرة وأقداد المعني، لكي يدافع عن وزارته التي لا تدرس إلا الحروفات، وأنا مستعد لمناقشته في أي مكان يريد.

وماذا عن قضية علي مسيلي؟

علي مسيلي كان الذراع الأيمن لآيت أحمد، وعملية اغتياله في 87 تندرج في خانة الأطراف السياسية، عائلة مسيلي، لاسيما زوجته، لم تتوقف يوما عن البحث لكشف الحقيقة، فلدراة من حقها معرفة حقيقة اغتيال زوجها، وبغض النظر عن كل الحسابات علينا مساعدتها على الأقل من الناحية الإنسانية، فمسيلي مواطن جزائري ساب فوق الأراضي الفرنسية، وكان من المفروض أن تتكفل الدولة بالملف إن كانت تحملها العزة، لتطالب بالحقيقة أن اغتيال مسيلي، أمر نفذ تحت طلب اختبارات الجزائرية، ودبرت العملية لتليل من مناضل وحقوقي سياسي ساند ودعم الطرح السياسي لآيت أحمد، والنظام فعل ما بوسعه لإسكات صوت المعارض، اليوم القضية تعود بعد 20 سنة من الوقت الذي تم الاتفاق بين السلطة الجزائرية ونظيرتها الفرنسية على غلق الملف، وفتح الملف سيؤدي إلى فضح شخصيات في النظام الفرنسي والجزائري، لأن هنالك تواطؤ بين أطراف عملت على غلق الملف لطبه نهائيا، لكن إرادة فلان فرنسي فتح الملف من جديد.

ويصطدي مسؤولا أول على الأفافاس أثنى أن يعالج الملف خارج أجندة السياسية، احتراما للعدالة، وتكشف الحقيقة بعيدا عن الدخول في تفاعات صبح بها مسؤولون جزائريون نعتبرها مهزلة، فما قاله بوكرزازة قائد الموضوعية، أتمنى بالأحباط، فالدولة لم تجد غير هذا القبيل هناك خطأ في كتابة الاسم حسبي، صبابي، إضافة ألف وحذفها، وأدخلنا في تفاعة الأجندة، بهذا براهين سياسية وقانونية، والأفافاس يطالب بالحقيقة وتحرم استقلالية العدالة، وتعتقد أن العدالة الفرنسية لن تحل القضية بالتصال هاتفي كما يحدث عندنا، والأفافاس يساند كل من يكشف عن قضايا الفتاكين، مثل حشاني وعبان رمضان...

يتحدث البعض عن لقاء بين آيت أحمد ودحينة.. هل صحيح؟

آيت أحمد لم يلتق أي شخصية في الخارج، فقط كانت له مبادرة مع كل من مهري وحمروش، وهذا في 14 سبتمبر 2007، وهي عبارة عن تدار، أنضى عليه الثلاثة (مهري، حمروش وآيت أحمد)، يدعون فيه للمشاركة في مسار سياسي حقيقي يؤدي إلى فتح أفعال لإيجاد سبل حوار جاد وتقديم حلول للخروج من الأزمة التي نعيشها

وعن الأزمة المالية العالمية، ماذا يقول طابو؟

السلطات الجزائرية تنفي وصول أو تأثر الجزائر بهذه الأزمة، نحن نعتقد أن أتعكاساتها ترى بظلالها عليها، لأن إجراءات لا تسير وفق الحكم الراشد، لا قوانين اقتصادية، لا تراهة ولا شفافية ولا دراسة علمية لمنظومتنا الاقتصادية، فقط هنالك فرق مالية هي من تسيّر الاقتصاد الوطني، هي مالها لها علم خاص بها، هم قالوا إن الاقتصاد الوطني لن يعرف هذه الجزائر، نحن نقول إن ترتفع أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار سيجعلنا نتضرر لا محالة، فاقتصادنا مسير بطرق غير قانونية، يلد يعيش على ريع البترول، هو لا يقولون الحقيقة، اللهم إن كانوا يقصدون أنفسهم، فحتما ان قسمهم الأزمة ولو على مدار عشرة أجيال. وحول هذه الأزمة نريد نقاشا حرا شفافا من قبل خبراء الاقتصاد بعيدا عن النقاش العقيم لفتح ملف المفاهيم، وبعيدا عن الكذب الصادر من مسؤول في أعلى مستوى إلى نائب بالبرلمان يتقاضى أجر 30 بطالا، ولو كنا حتما في دولة قانون، لجعلنا من النائب يقف أمام القاضي بتهمة ارتكابه جريمة ضد الاقتصاد الوطني.

أخيرا.. هل سيشارك الأفافاس في الانتخابات الرئاسية؟

في هذا الوقت لا نرجد إرادة حقيقية لتغيير السلوك السياسي الحالي، ولا وجود لديمقراطية شفافة، فقط أمامنا خدع سيمفانية سيستخدم فيها النظام مرشحين لتزيين الواجهة السياسية على هيئة سنافر لمنافسة الرئيس المنتظر، لا نعرف إن كانت صحة الرئيس ستسمح له بالترشح مرة أخرى، فكل الأقوال تشير حر رجيل الأشخاص أو بقائهم. السلطة الحقيقة ستقدم كل واحد دورا تاتويا في انتظار القرار الحاسم الذي سينبثق من سلطة الغابات، فالكل يعرف أن رئيس الجمهورية الحقيقي هو "توفيق يزي ميه"، هو حاكم المخابز السياسي هو من يطبخ وهو من يعين، ففي الوقت الذي كان فيه بوتفليقة في تلمسان أغرقت الفيضانات مدينة غرداية، وكان بوتفليقة يواصل سلوكه كخليفة يبحث عن تأييد شعبي كبير وبتلذذ بهذا كثيرا، ومن يطالبه بعهدة ثالثة ما هو إلا الذين استفادوا من المهندين السابقين. ■

■ حزبنا ليس شركة ومن يريد المال فليتوجه إلى حمص أو الأرسيدي أو الأفلان

■ اتحدى زرهوني في مناظرة بأي مكان يريد

■ قضية مسيلي ستفضح شخصيات سامية في الجزائر وفرنسا

■ السلطة الفعلية هي من تعين الرؤساء وتقيلهم وتغتالهم أيضا!